دور المشروعات الصغيرة فى التنمية الإقتصادية فى السودان (بالتطبيق على بعض المشروعات الممولة من بنك الادخار والتنمية الإجتماعية) (2000 – 2022)

أ.عبد الوهاب حسان بابكر

طالب دكتوراه – كلية الدراسات العليا
جامعة الزعيم الازهري

د. علاء الدين عبدالقادر أحمد

أستاذ مساعد –جامعة الزعيم الأزهري

مستخلص :

تناولت الدراسة دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية في السودان خلال الفترة (2000 – 2022) ، تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل حول مدى إسهام المشروعات الصغيرة في دعم الاقتصاد الوطني، ودور التمويل التنموي المقدم من بنك الإدخار للتنمية الاجتماعية في استمرارية هذه المشروعات ونموها ، هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وقياس مدى فاعلية التمويل التنموي في دعم هذا القطاع، والكشف عن العوامل التي تعزز استدامة المشروعات الصغيرة ، نبعت أهمية الدراسة من كونها تسلط الضوء على قطاع حيوي يُعد ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية في السودان، وضرورة أهمية التمويل التنموي في تطوير المشروعات الصغيرة وتحسين قدرتها على المساهمة في التنمية الإقتصادية ، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، والمنهج الإحصائي ، واستخدمت الاستبيان كأداة رئيسية لجمع المعلومات من عينة بلغت (220) مفردة من العاملين وأصحاب المشروعات الصغيرة المستفيدة من خدمات البنك ، خرجت الدراسة بعدد من النتائج أهمها: وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين المشروعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية في السودان، وأن التمويل التنموى يؤدى دوراً مؤثراً، كما تبين أن فعالية المشروعات الصغيرة تعتمد بدرجة كبيرة على كفاءة الإدارة ، قدمت الدراسة عدد من التوصيات منها: ضرورة وضع استراتيجية وطنية متكاملة لتنمية المشروعات الصغيرة، وتفعيل الشراكات بين المؤسسات التمويلية والقطاع الخاص، وتبسيط الإجراءات المصرفية، إضافة إلى تعزيز برامج التدريب والتأهيل الإداري والتقني لأصحاب المشروعات بما يضمن استدامتها ومساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

الكلمات المفتاحية: المشروعات الصغيرة، التنمية الاقتصادية، ، بنك الإدخار والتنمية الاجتماعية.

The role of small businesses in economic development in Sudan (Applying this to some projects funded by the Savings and Social Development Bank 2000 - 2022)

A. Abdelwhab Hassan Babeker
Dr. Alaaeldein Abdelgader Ahmed

Abstract:

The study examined the role of small enterprises in economic development in Sudan during the period (2000 - 2022). The problem of the study was to question the extent to which small projects contribute to supporting the national economy, and the role of development financing provided by the Savings Bank for Social Development in the continuity and growth of these projects. The study aimed to identify the impact of small projects in achieving economic development, measure the effectiveness of development financing in supporting this sector, and reveal the factors that enhance the sustainability of small projects. The importance of the study stems from the fact that it sheds light on a vital sector that is a fundamental pillar of economic development in Sudan, and the importance of development financing in developing small enterprises and improving their ability to contribute to economic development.The study followed the descriptive analytical approach and the statistical approach, and used the questionnaire as the main tool for collecting information from a sample of (220) individuals from workers and owners of small projects benefiting from the bank's services. The study produced a number of results, the most important of which are: the existence of a positive, statistically significant correlation between small projects and economic development in Sudan, and that development financing plays an influential role. It was also shown that the effectiveness of small projects depends to a large extent on the efficiency of management. The study presented a number of recommendations, including: the necessity of developing an integrated national strategy for developing small projects, activating partnerships between financial institutions and the private sector, simplifying banking procedures, in addition to strengthening administrative and technical training and qualification programs for project owners to ensure their sustainability and contribution to achieving comprehensive economic development.

Keywords: Small Enterprises, Economic Development, , Savings and Social Development Bank.

مقدمة:

تعد المشروعات الصغيرة من الركائز الأساسية لدعم التنمية الاقتصادية، إذ تسهم في توفير فرص العمل، وتنمية مهارات الأفراد الفنية والمهنية، وتساهم في الاستقرار المالي والاجتماعي للمجتمعات، هذه المشروعات ليست وحدات إنتاجية فقط، بل تشكّل جزءًا من النسيج الاقتصادي والاجتماعي للدولة، حيث تعمل على تحويل الموارد المحدودة إلى ملموسة، وتحقيق أثر مستدام على الاقتصاد الوطني، وبرزت أهمية المشروعات الصغيرة منذ مطلع الألفية الجديدة، إذ كان لها الدور الأبرز في دعم الفئات المنتجة، وتحفيز النشاط المحلي، وخفض معدلات البطالة، خصوصًا من خلال مؤسسات التمويل التنموي، وعلى رأسها بنك الادخار للتنمية الاجتماعية. وتستهدف هذه المشاريع تنويع النشاط الاقتصادي، وتحسين مستوى المعيشة، ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، بما يعكس مساهمتها في التنمية المستدامة.

مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

ما الدور الذي تؤديه المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان ومنه تتفرع الأسئلة التالية :

1. ما هو واقع المشروعات الصغيرة في السودان ؟
2. ما الدور الذي قام به بنك الإدخار للتنمية الاجتماعية في تمويل هذه المشروعات ودعمها؟
3. ما مدى إسهام المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية؟
4. ما هى أبرز التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة وتحدّ من فعاليتها؟

اهداف الدراسة :

1. التعرف على طبيعة المشروعات الصغيرة وأهميتها في التنمية الإقتصادية.
1. تحليل دور بنك الإدخار للتنمية الاجتماعية في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة.
2. تقييم إسهام المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية خلال الفترة المحددة.
3. تحديد المعوقات التي تواجه هذه المشروعات واقتراح سبل معالجتها.

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة العلمية من أهمية إسهام المشروعات الصغيرة فى التنمية الإقتصادية ، اما الأهمية العملية فتكمن فى أن نتائج وتوصيات هذه الدراسة بمثابة إستفادة للأكاديميين والباحثين ومتخذى القرارات .

فروض الدراسة :

الفرضية الأساسية :

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشروعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية في السودان .

الفرضيات الفرعية :

- تسهم برامج التمويل التنموي المقدمة من بنك الإدخار للتنمية الاجتماعية في دعم استمرارية ونمو المشروعات الصغيرة في السودان.
- تؤثر درجة فعالية المشروعات الصغيرة من حيث الإدارة والإنتاج والتسويق في مستوى مساهمتها في التنمية الاقتصادية في السودان.
- يؤدي التمويل التنموي دورًا وسيطًا بين المشروعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية في السودان.

حدود الدراسة :

- **المكانية:** تقتصر الدراسة على بنك الإدخار للتنمية الاجتماعية وفروعه المنتشرة في ولايات السودان.
- **الزمانية:** تغطي الفترة من عام 2000 إلى عام 2022، لما تمثله من مراحل متباينة في السياسات الاقتصادية.
- **البشرية:** تشمل القائمين على إدارة وتمويل المشروعات الصغيرة والمستفيدين منها عبر بنك الادخار والتنمية الإجتماعية.

مصادر الدراسة :

أ. **المصادر الأولية:** تتمثل فى الملاحظات والمقابلات الشخصية وأداة الإستبيان .

ب. **لمصادر الثانوية:** تتمثل فى الكتب والدوريات والبحوث الأكاديمية ذات الصلة بالمشروعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية.

منهجية الدراسة :

إتبعت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى والمنهج الإستقرائى والمنهج الإحصائى ، وإستخدام أداة الاستبيان بوصفه الأداة الأساسية لجمع البيانات، نظرًا لقدرته على تغطية محاور متعددة في وقت محدود، ولملاءمته للدراسات الاجتماعية والاقتصادية .

متغيرات الدراسة :

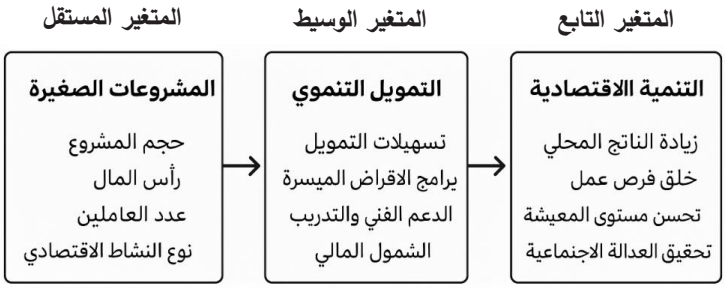

المصدر: إعداد الباحث .

الإطار النظرى والمفاهيمى للدراسة :

الإطار النظرى والمفاهيمى للدراسة : المشروعات الصغيرة تعتبر أساسية في بناء الاقتصادات

الوطنية الحديثة، إذ لا تقتصر أهميتها على كونها أداة إنتاجية فحسب، بل تتجاوز ذلك لتُمثّل منظومة متكاملة تُجسِّد روح المبادرة الفردية، وتعكس ديناميكية المجتمعات في استثمار طاقاتها الذاتية وقدراتها المحلية، وتُعتبر هذه المشروعات أحد أهم مظاهر الاقتصاد الحيوي القائم على الكفاءة والتنافسية، إذ تسهم في خلق فرص العمل، وتنشيط الحركة التجارية، وتدعيم التكامل بين القطاعات الإنتاجية والخدمية، مما يجعلها من أبرز المحركات الدافعة لعجلة التنمية المستدامة. لقد أدركت العديد من الدول، سواء المتقدمة أو النامية، أهمية المشروعات الصغيرة كرافعة اقتصادية واجتماعية، فعملت على سنّ التشريعات المحفزة، وإنشاء حاضنات الأعمال، وتوفير قنوات تمويل ميسّرة، إدراكًا منها بأن هذا القطاع يمثل البيئة المثالية لتنشئة رواد الأعمال وصقل مهاراتهم، فضلًا عن دوره في زيادة مرونة الاقتصاد الوطني وقدرته على امتصاص الصدمات (البنك الدولى, 2022, p15) ، ومن خلال تجارب عالمية متعددة، أثبتت المشروعات الصغيرة قدرتها على تحقيق معدلات نمو مرتفعة مقارنة بالمشروعات الكبيرة، نظرًا لقدرتها على التكيف السريع مع التغيرات السوقية واحتياجات المجتمع المحلي.وفي الحالة السودانية، تتضاعف أهمية هذا القطاع نتيجة للظروف الاقتصادية والهيكلية الخاصة التي تمر بها البلاد، فالسودان يمتلك وفرة في الموارد الطبيعية مثل الأراضي الزراعية الشاسعة، والثروات الحيوانية، والموارد المائية، إلا أن محدودية رؤوس الأموال الكبيرة وضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة جعلت من المشروعات الصغيرة أداة مثالية لتحريك الاقتصاد من القاعدة إلى القمة، فهي تمثل وسيلة فاعلة لتحقيق التنمية القاعدية القائمة على المشاركة الشعبية، إذ تتيح الفرصة أمام فئات واسعة من المجتمع – خاصة الشباب والنساء – للانخراط في النشاط الإنتاجي والخدمي.

التطور التاريخي لمفهوم المشروعات الصغيرة في الفكر الاقتصادي :

مرّ مفهوم المشروعات الصغيرة بتطورات فكرية واقتصادية متعددة، تعكس تغيّر النظرة إلى دورها في التنمية، ففي بدايات القرن العشرين، كانت هذه المشروعات تُعد أنشطة محدودة النطاق، غالبًا ما ترتبط بالحرف اليدوية أو الزراعة التقليدية أو التجارة البسيطة، ولم تكن تحظى باهتمام اقتصادي كبير نظرًا لصغر حجمها ومحدودية أثرها الكلي، غير أن التحولات البنيوية التي شهدها الاقتصاد العالمي عقب الحرب العالمية الثانية، وما رافقها من إعادة هيكلة للإنتاج العالمي وتوسع في التجارة الدولية، أعادت الاعتبار للمشروعات الصغيرة كأحد المكونات الحيوية للنمو الاقتصادي الحديث(Hunter, 2014, p1). وفي السودان، ازداد الاهتمام بالمشروعات الصغيرة منذ مطلع الألفية الجديدة مع تصاعد الحاجة إلى تنويع القاعدة الإنتاجية، وتقليل الاعتماد على القطاعات الريعية، خصوصًا بعد التحديات الاقتصادية التي أعقبت الانفصال، فظهرت سياسات وبرامج وطنية لدعم هذا القطاع، كان من أبرزها المبادرات التي أطلقها بنك الادخار للتنمية الاجتماعية، والتي ركزت على تمويل المشاريع الصغيرة للأسر المنتجة والشباب والخريجين، ما ساهم في توسيع قاعدة التشغيل وتحفيز الإنتاج المحلي، كما ارتبط نمو هذا القطاع بتطور أدوات التمويل الأصغر، التي أتاحت فرصًا جديدة للتمويل دون الحاجة إلى ضمانات تقليدية، وهو ما جعل هذه المشروعات أكثر شمولًا وارتباطًا بالاقتصاد الشعبي المنتج.

الخصائص العامة للمشروعات الصغيرة ومعايير تصنيفها:

تتصف المشروعات الصغيرة بمجموعة من السمات التي تمنحها طبيعة خاصة داخل النظام الاقتصادي، فهي غالبًا مشروعات ذات هيكل إداري بسيط، وملكية فردية أو عائلية، مما يجعل قراراتها أكثر سرعة ومرونة مقارنة بالمشروعات الكبيرة التي تخضع لإجراءات بيروقراطية معقدة، وتمتاز كذلك بانخفاض تكاليفها التشغيلية وباعتمادها على العمالة المحلية، ما يجعلها أداة فعّالة في خلق فرص عمل وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، إضافة إلى دورها في تدريب القوى العاملة وصقل مهاراتها الإنتاجية (فاضل، 2021، ص15). ومن أبرز خصائصها أيضًا ارتباطها الوثيق بالأسواق المحلية والمجتمعات الريفية، مما يمنحها بعدًا اجتماعيًا تنمويًا، إذ تُسهم في إعادة توزيع الدخل وتوسيع النشاط الاقتصادي خارج المراكز الحضرية الكبرى، كما أن أغلب هذه المشروعات يعتمد على التكنولوجيا البسيطة والمتوسطة، ما يجعلها أقل عرضة للمخاطر التقنية وأكثر قدرة على الاستمرارية في ظل تقلبات السوق.

أما من حيث التصنيف، فتُقسم المشروعات الصغيرة وفق معايير كمّية مثل عدد العمال، وحجم رأس المال، وقيمة المبيعات السنوية؛ ومعايير نوعية تشمل درجة الاستقلال الإداري، ومستوى الابتكار، ونطاق النشاط الاقتصادي، وتُستخدم هذه المعايير لتحديد حجم المشروع، وتوجيه السياسات التمويلية والدعم الفني بشكل يتناسب مع طبيعة النشاط، فالمؤسسات التنموية كالبنوك ومراكز دعم المشروعات الصغيرة تعتمد هذه المعايير لتصميم برامج تمويل وتدريب مخصصة تسهم في رفع كفاءة الإدارة والإنتاج والتسويق (علي، 2019، ص8). ويُضاف إلى ذلك أن المشروعات الصغيرة بيئة خصبة للابتكار وريادة الأعمال، حيث يبدأ كثير من رواد الأعمال مسيرتهم من خلال هذه المشروعات، قبل أن تتوسع تدريجيًا لتتحول إلى مؤسسات متوسطة أو كبرى. ومن هنا، فإن الاهتمام بها لا يعني فقط تمويلها، بل يشمل كذلك بناء منظومة متكاملة من الدعم المؤسسي والتقني الذي يضمن استمراريتها ويُنمّي قدراتها التنافسية محليًا وإقليميًا.

المشروعات الصغيرة عبارة عن قوة دافعة لعجلة بناء الاقتصادات الحديثة، نظرًا لما توفره من إمكانات إنتاجية وقدرات تشغيلية عالية الكفاءة، تُسهم في توسيع النشاط الاقتصادي وتحريك الطاقات الكامنة داخل المجتمع. فهي منظومة ترفد الاقتصاد بعناصر المرونة، والقدرة على الابتكار والاستجابة السريعة للمتغيرات، وتبرز أهميتها في معالجة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق استقرار نسبي في توزيع الدخل (جابر، 2025، ص20).

مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها ومحدداتها :

جاء مفهوم التنمية الاقتصادية في الكثير من الدراسات الاقتصادية الحديثة متجاوزًا النظر التقليدي إلى النمو الكمي أو ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، آخذًا في الاعتبار الأبعاد النوعية والاجتماعية والبيئية للنشاط الاقتصادي، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد تراكم للثروات أو زيادة الإنتاج، بل هي عملية شاملة تهدف إلى إعادة ترتيب البنية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وتحقيق استدامة الرفاه، وتعزيز القدرة التنافسية، وخلق فرص متكافئة للمواطنين، وهو ما يجعلها أداة رئيسية للتغيير الإيجابي في المجتمعات النامية (العباسي، 2021، ص23).

عرفت التنمية الاقتصادية في الأدبيات الكلاسيكية على أنها زيادة مستمرة في الإنتاج القومي ورفع مستوى دخل الفرد، وهو تعريف يركز على البعد الكمي فقط دون النظر إلى جودة الحياة أو شمولية التغيير، ومع تطور الفكر الاقتصادي توسعت مفاهيم التنمية لتشمل عمليات التحول الشاملة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، بحيث تتجاوز زيادة الإنتاج إلى تحسين مستوى المعيشة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والحد من الفقر، وتطوير البنية التحتية والخدمات الأساسية بما يضمن تحقيق رفاه مستدام لجميع المواطنين (العباسي، 2021، ص38). ويشير تودارو إلى أن التنمية الاقتصادية متعددة الأبعاد تشمل تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية، والمواقف الشعبية، والمؤسسات القومية، إلى جانب تسريع النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر واللامساواة، وهو ما يجعل التنمية الاقتصادية عملية تحتاج إلى سياسات متكاملة ومرنة للتعامل مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (Todaro, 2014, p11).

كما تُعرف التنمية الاقتصادية في إطار التنمية البشرية بأنها عملية تهدف إلى توسيع الخيارات المتاحة أمام الأفراد، وضمان حصولهم على مقومات الحياة الأساسية مثل الصحة والتعليم، مع الوصول إلى الأمن البشري وترسيخ الحريات الأساسية، مما يضمن استدامة الرفاه وتحسين مستوى المعيشة على المدى الطويل (الأمم المتحدة، 2010، ص20). وفي السياق السوداني، يمكن النظر إلى التنمية الاقتصادية على أنها إطار يسعى إلى التوازن بين النمو الإنتاجي واستدامة الموارد الطبيعية والبشرية، مع مراعاة التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي ترافق أي عملية إصلاح اقتصادي، فالبيئة الاقتصادية في السودان تتسم بتقلب السياسات الاقتصادية، وضعف الاستثمارات المنتجة، والاعتماد الكبير على القطاعات الأولية، مما يجعل من دراسة التنمية الاقتصادية ضرورة لفهم الإمكانات والقيود العملية أمام تحقيق النمو المستدام.

النظريات المفسرة لدور المشروعات الصغيرة فى التنمية الإقتصادية :

المشروعات الصغيرة هي **الدينامو الحقيقي للنمو الاقتصادي والاجتماعي**، ففي السودان، مثلًا، تُعتبر هذه المشروعات فرصة حقيقية لتعزيز التنمية المستدامة، من خلال توفير فرص العمل، وتحفيز الابتكار، ودعم تنمية القدرات البشرية والمجتمعية. هذه المشروعات، رغم محدودية مواردها، تستطيع أن تحدث تغييرات كبيرة في الاقتصاد المحلي، خاصة في البيئات التي تعاني من ضعف البنية التحتية وقلة الاستثمارات الكبيرة.

لفهم هذا الدور، لا بد من العودة إلى **النظريات الاقتصادية والتنموية الكبرى**، التي وضعت أسس فهم المشروعات الصغيرة وتأثيرها على التنمية الاقتصادية. هذه النظريات توضّح **آليات العمل، واستراتيجيات التمويل، وأهمية الابتكار، ودور الإنسان كمحرك للتنمية**، في هذا المبحث، سيتم تناول ثلاث نظريات رئيسية:

1. **نظرية شومبيتر للابتكار وريادة الأعمال .**
2. **نظرية Hirschman للتنمية غير المتوازنة .**
3. **نظرية التنمية البشرية لأمارتيا سين .**

1. **نظرية شومبيتر للإبتكار وريادة الأعمال:** جوزيف شومبيتر (1883–1950)، الاقتصادي

النمساوي الأمريكي، في كتابه 1911) *The Theory of Economic Development*)، ركز على أن **الابتكار وريادة الأعمال هما المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي**، مفهومه «الإبداع المدمّر يشير إلى أن الاقتصاد لا يبقى ثابتًا، بل يحتاج إلى **تجديد مستمر للمنتجات، والعمليات، والهياكل الاقتصادية** ، ويرى شومبيتر أن **ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة** هي البيئة الطبيعية للابتكار، لأنها أكثر مرونة وقادرة على التجربة، على عكس الشركات الكبيرة التي تلتزم بهياكل راسخة وصارمة. وهذا يعني أن **المشروعات الصغيرة يمكنها تغيير السوق المحلي، وخلق فرص جديدة، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية بطريقة مستدام** ، وتساعد نظرية شومبيتر على فهم المشروعات الصغيرة كـ **محرك للابتكار الاقتصادي** من خلال:

- تطوير منتجات وخدمات جديدة تلبي احتياجات المجتمع المحلي.
- إدخال أساليب إنتاج وإدارة حديثة تقلل التكاليف وترفع الجودة.
- تحسين القدرة التنافسية على المستوى المحلي والوطني.
- تطبيق مبادئ شومبيتر على السودان يظهر أن:
- المشاريع الزراعية الصغيرة التي تستخدم تقنيات حديثة، مثل نظم الري بالتنقيط، تزيد الإنتاجية بنسبة تصل إلى 20–25 %.
- مشروعات تصنيع الحرف اليدوية أو الأغذية المحلية تعتمد على **ابتكار في المنتجات والتغليف والتسويق**، مما يزيد قدرتها على المنافسة محليًا وإقليميًا.
- هذه المشاريع تسهم في **خلق فرص عمل للشباب والنساء**، وتحفز ظهور صناعات مكملة، مثل التعبئة والتغليف والنقل.

والدراسات الحديثة تشير إلى أن دعم الابتكار في المشروعات الصغيرة يؤدي إلى تحسين جودة المنتجات ورفع القدرة التنافسية، ويخلق **اقتصادًا قاعديًا أكثر مرونة واستدامة** (Hisrich & Peters, 2002).

2. **نظرية Hirschman للتنمية غير المتوازنة :** ترجع الى مؤسسها ألبيرتو هيرشمان (1915–2012)، الاقتصادي الألماني الأمريكي، في كتابه 1958) *The Strategy of Economic Development*)، ركز على أن التنمية الاقتصادية لا تحدث بشكل متوازن في جميع القطاعات، بل تبدأ غالبًا في **قطاعات محددة تمثل محركات للنمو**، ثم تمتد تدريجيًا لبقية الاقتصاد ،وتشير النظرية إلى أن **تركيز التمويل على المشروعات الصغيرة في القطاعات الحيوية** يمكن أن يخلق تأثيرًا مضاعفًا على الاقتصاد الكلي، لأن الاستثمار الموجه بعناية يعمل على :-

- يعزز فرص توسع الاستثمارات في قطاعات أخرى.
- يرفع كفاءة استخدام الموارد المتاحة.
- يحول المشروعات الصغيرة إلى **محركات للتنمية الهيكلية** (Hirschman, 1958).

3. **نظرية التنمية البشرية لأمارتيا سين :** تعتبر هذه النظرية من أفكار أمارتيا سين (مواليد 1933)، الاقتصادي والفيلسوف الهندي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1998، ركز في كتابه 1999) *Development as Freedom*) على أن التنمية لا تقتصر على النمو الاقتصادي، بل تشمل **تحسين القدرات الإنسانية ورفع جودة الحياة.**

قدم سين مفهوم **القدرات (Capabilities)** كأساس لقياس التنمية، مشيرًا إلى أن **الاستثمار**

في الإنسان هو العنصر الرئيسي لتحقيق التنمية المستدامة ،وتؤكد نظرية سين أن التنمية يجب أن تركز على **توسيع الفرص الحقيقية للأفراد** في:

- التعليم والتدريب المهني.
- الصحة والخدمات الأساسية.
- الدخل والمشاركة الاجتماعية .

الدراسات الحديثة تشير إلى أن الاستثمار في المشروعات الصغيرة مرتبط بتحسين مؤشرات التعليم والصحة والدخل، وهو ما يدعم الاستدامة الاقتصادية على المدى الطويل (UNDP, 2020).

- المشروعات الصغيرة توفر فرص عمل متعددة وتطور مهارات الشباب، ووفقًا لنظرية سين فإن المشروعات الصغيرة والتمويل التنموي يساهمان بشكل مباشر في توسيع هذه الفرص، بما يتوافق مع أهداف التنمية البشرية (Sen, 1999; UNDP, 2020)
- تحسن مستوى المعيشة والدخل للأسر والمجتمعات المحلية.
- تعزز المشاركة الاجتماعية، مما يخلق **حلقة مستدامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية**.

الإطار التطبيقي للدراسة : يمثل التحليل الإحصائي الميداني نقطة الانطلاق التطبيقية ، فهو الإطار الذي تُقاس من خلاله المتغيرات الثلاثة للدراسة قياسًا علميًا قائمًا على بيانات حقيقية تم جمعها من المستفيدين من برامج التمويل التنموي والمشروعات الصغيرة في السودان ، لأنه يقدّم الوصف الدقيق لمجتمع الدراسة، ويحدد خصائص العينة، ويعرض أدوات القياس، ويبين طبيعة المؤشرات الإحصائية المستخدمة. ومن خلال ذلك، يتم الانتقال من المستوى النظري الذي تم تفصيله في الفصول السابقة إلى مستوى القياس الكمي الذي يُختبر فيه ميدانياً مدى فاعلية المشروعات الصغيرة، ودور التمويل التنموي كوسيط، وتأثيرهما في التنمية الاقتصادية ، ويهدف إلى رسم الصورة الأولية للبنية الإحصائية للدراسة، وذلك عبر توضيح منهجية جمع البيانات، ونوعية الأسئلة المستخدمة، ومعايير الصدق والثبات التي تم اعتمادها لضمان جودة البيانات ودقة النتائج.

حجم العينة وطريقة إختيارها : اعتمدت الدراسة على عينة تمثل تنوع المشروعات الصغيرة في السودان، بحيث تعكس الخصائص الديموغرافية والاقتصادية للمجتمع. وتم تحديد حجم العينة ، وهو حجم مناسب للتحليل الإحصائي وضمان الدقة في النتائج وفق المعايير التالية:

- وجود خبرة عملية في إدارة أو التعامل مع المشروعات الصغيرة.
- التوزيع الجغرافي بين الولايات المختلفة لضمان التمثيل الكلي.
- تنوع الجنس والفئات العمرية والمؤهلات العلمية.

صدق الاستبيان :

الصدق يشير إلى قدرة الأداة على قياس ما يُفترض قياسه بدقة:

- تم الاعتماد على الصدق الظاهري والمحتوى من خلال مراجعة الأسئلة مع خبراء في مجال المشروعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية، بجانب الإستعانة بما جاء في الأدبيات السابقة، لضمان أن الأسئلة تعكس الأبعاد الفعلية لكل متغير.
- كما تم إجراء اختبار تجريبي أولي (Pilot Test) على عينة صغيرة من المستجيبين، وتم تعديل أي بند يثير لبسًا أو صعوبة في الفهم.

ثبات الاستبيان:

الثبات يعني قدرة الأداة على إعطاء نتائج متسقة عند إعادة القياس:

- تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لقياس الثبات الداخلي لكل بعد من أبعاد المتغيرات الثلاثة.

$$\frac{\bar{c} \times N}{\bar{c}(N-1) + \bar{v}} = \alpha$$

حيث:

- N = عدد البنود (الأسئلة).
- $\bar{c}$ = متوسط التباين المشترك بين البنود.
- $\bar{v}$ = متوسط التباين الفردي لكل بند.

- النتائج أظهرت معاملات ألفا تتراوح بين 0.82 و0.91، مما يشير إلى درجة عالية من الثبات والاعتمادية، حيث يُعتبر معامل ألفا ≥ 0.70 جيدًا للاستخدام في التحليل الإحصائي.
- يضمن هذا الثبات أن الاستجابات دقيقة وتعكس الواقع الميداني بشكل موثوق.

ملاحظات منهجية على خصائص البيانات والصدق والثبات

- تم التأكيد على ربط النتائج الإحصائية بالنظريات الأساسية للدراسة لتعزيز التفسير.
- يسمح هذا التحقق العلمي للباحث باستخدام البيانات بثقة في اختبار الفرضيات، سواء المتعلقة بالمتغير المستقل (المشروعات الصغيرة)، الوسيط (التمويل التنموي)، أو التابع (التنمية الاقتصادية).

تحليل البيانات الشخصية : تم توزيع العينة وفق المتغيرات الديموغرافية الأساسية لضمان تمثيل شامل كما يلي

الجدول 1: توزيع العينة حسب الجنس:

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	136	% 62
أنثى	84	% 38
الإجمالي	220	% 100

المصدر: من التحيل الإحصائى.

الشكل1: تكرارات العينة حسب الجنس :

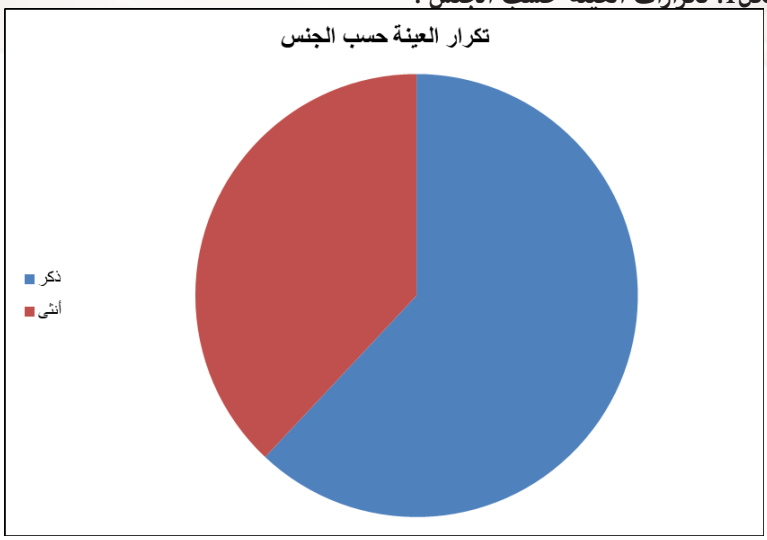

الجدول 2: توزيع العينة حسب الفئة العمرية:

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 25 سنة	48	% 22
25-35 سنة	77	% 35
36-45 سنة	66	% 30
أكثر من 45 سنة	29	% 13
الإجمالي	220	% 100

المصدر: من التحيل الإحصائي.

الشكل 2: تكرارات العينة حسب الفئة العمرية:

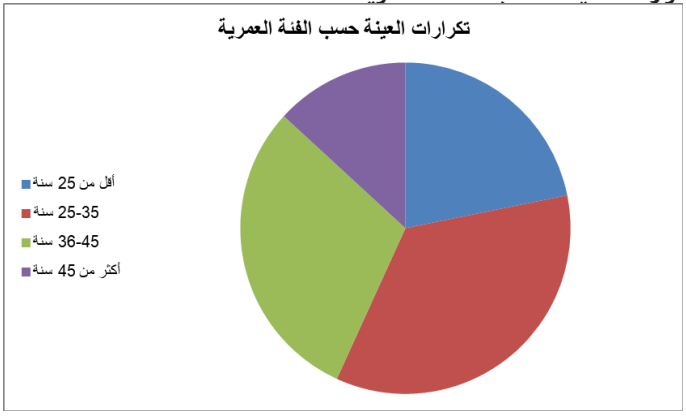

الجدول 3: توزيع العينة حسب المؤهل العلمي:

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ثانوي	36	% 16
دبلوم	44	% 20
بكالوريوس	106	% 48
دراسات عليا	34	% 16
الإجمالي	220	% 100

المصدر: من التحيل الإحصائى.

الشكل3: العينة حسب المؤهل العلمي:

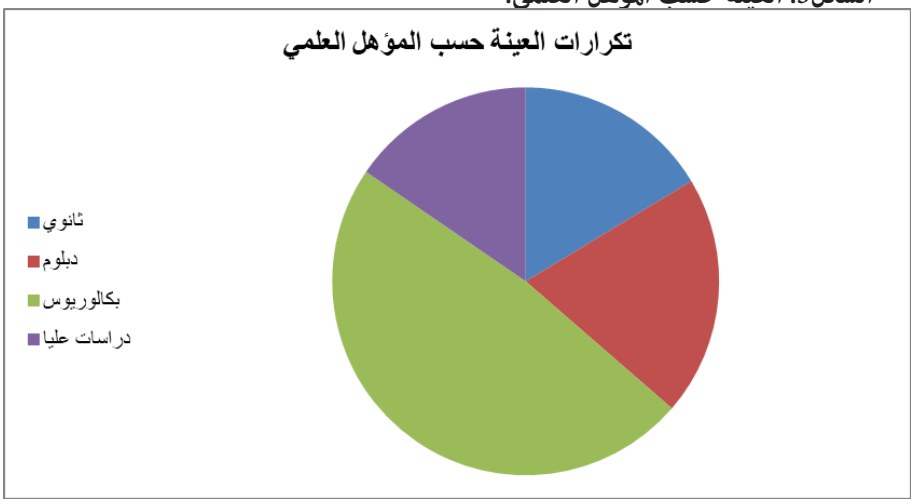

الجدول 4: توزيع العينة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	60	% 27
5-10 سنوات	98	% 45
أكثر من 10 سنوات	62	% 28
الإجمالي	220	% 100

المصدر: من التحيل الإحصائى.

الشكل 4: العينة حسب سنوات الخبرة:

الجدول 5: توزيع العينة حسب نوع الجهة / النشاط:

نوع الجهة / النشاط	التكرار	النسبة المئوية
مؤسسة تمويل	62	% 28
مشروع صغير	98	% 45
جهة حكومية	40	% 18
أخرى	20	% 9
الإجمالي	220	% 100

المصدر: من التحيل الإحصائي.

الشكل 5: العينة حسب نوع الجهة/النشاط:

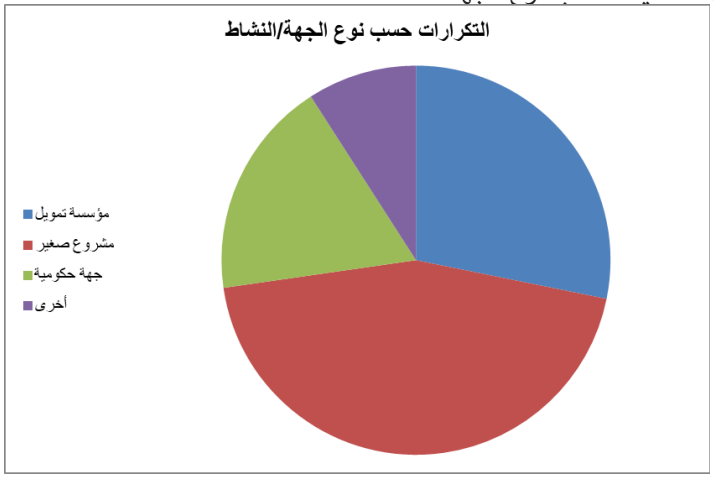

التحليل الوصفي للبيانات الديموغرافية:

تشير الجداول السابقة إلى توزيع العينة المستجيبة للدراسة والبالغة 220 مشاركًا وفق خمسة أبعاد ديموغرافية رئيسية، وهي الجنس، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، ونوع الجهة أو النشاط.

أولًا: توزيع العينة حسب الجنس:

تشير النتائج إلى أن الذكور يشكلون 62 % من إجمالي العينة، بينما تمثل الإناث 38 %. هذا التوزيع يعكس الطبيعة العملية للمشروعات الصغيرة في السودان، حيث تميل المشاريع التي تتطلب جهداً بدنيًا أو خبرة معينة إلى مشاركة الذكور بنسبة أكبر، وهو ما يتوافق مع الدراسات الميدانية السابقة التي أبرزت وجود هيمنة ذكورية في المشاريع الريادية المتوسطة والصغيرة (محمد، 2020، ص45).

ثانيًا: الفئة العمرية:

تشير البيانات إلى أن الفئة العمرية الأكثر تمثيلاً في العينة هي 25–35 سنة بنسبة 35 %، تليها 36–45 سنة بنسبة 30 %، وأقل من 25 سنة بنسبة 22 %، وأخيراً أكثر من 45 سنة بنسبة 13 %. هذا التوزيع يوضح أن غالبية المشاركين في المشروعات الصغيرة هم من الفئة النشطة اقتصاديًا، والتي تتسم بالقدرة على الابتكار والمجازفة بالمخاطر الاقتصادية (الزعيم، 2019، ص78).

ثالثًا: المؤهل العلمي:

يوضح الجدول أن نسبة حملة البكالوريوس بلغت 48 %، بينما كانت نسبة حملة الدبلوم 20 %، والثانوي 16 %، والدراسات العليا 16 %. هذا التوزيع يعكس مستوى المعرفة والخبرة المتاحة في المجتمع المستهدف، ويشير إلى أن غالبية رواد المشروعات الصغيرة يمتلكون خلفية تعليمية تؤهلهم لإدارة أعمالهم بكفاءة نسبية.

رابعًا: سنوات الخبرة:

توزعت سنوات الخبرة بين أقل من 5 سنوات (27 %)، من 5–10 سنوات (45 %)، وأكثر من 10 سنوات (28 %). يمكن استنتاج أن معظم المشاركين لديهم خبرة عملية تتراوح بين المتوسطة والطويلة، وهو ما يسهم في استقرار أداء المشروعات الصغيرة وقدرتها على التكيف مع متغيرات السوق المحلية.

خامساً: نوع الجهة أو النشاط:

أظهرت النتائج أن 45 % من المشاركين ينتمون إلى مشروعات صغيرة، و28 % إلى مؤسسات تمويل، و18 % إلى جهات حكومية، و9 % إلى فئات أخرى. هذه النتائج تؤكد تركيز الدراسة على الفئة الأكثر صلة بموضوعها، أي رواد المشروعات الصغيرة، مع تمثيل مناسب للجهات الداعمة والرقابية، مما يتيح فهمًا متكاملاً للبيئة الاقتصادية المحلية. وتوضح البيانات الديموغرافية أن العينة تمثل تمثيلًا منطقيًا للمجتمع السوداني في سياق المشروعات الصغيرة، مع هيمنة ذكورية نسبية، وتركيز على الفئة العمرية النشطة، ومستوى تعليمي مناسب، وخبرة عملية كافية، مما يجعل نتائج التحليل الإحصائي لاحقًا ذات مصداقية وقابلة للتطبيق.

1.تحليل العلاقات بين المتغيرات:

- استخدام معامل الارتباط (Pearson Correlation) لدراسة قوة العلاقة بين المتغير المستقل والتابع، وتأثير المتغير الوسيط في هذه العلاقة.
- اعتماد اختبارF لتحليل الفروق بين المجموعات المختلفة الخصائص الديموغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الخبرة).

تفسير النتائج وإختبار الفرضيات :

لتفسير نتائج الدراسة الميدانية بدقة وموضوعية، يجب أولًا فهم المفاهيم الإحصائية الأساسية المستخدمة في التحليل، والتي تم اعتمادها في هذه الدراسة لفهم العلاقة بين المشروعات الصغيرة (المتغير المستقل)، التمويل التنموي (المتغير الوسيط)، والتنمية الاقتصادية (المتغير التابع).

أولاً: المتوسط الحسابي (Mean):

المتوسط الحسابي يمثل المؤشر المركزي لقيم البيانات، ويُحسب بجمع جميع القيم وقسمتها على عددها.

- الهدف من استخدام المتوسط في هذه الدراسة: قياس اتجاه المستجيبين العام نحو كل بعد من أبعاد المتغيرات الثلاثة.
- مثال: إذا كانت تقييمات المستجيبين لأثر حجم المشروع على الاستدامة المالية هي 3، 4، 5، 4، 3، فإن المتوسط = (3+4+5+4+3)/5 = 3.8، مما يدل على ميل إيجابي نحو الاتفاق مع الأثر المتوقع.

ثانيا: الانحراف المعياري (Standard Deviation)

الانحراف المعياري يقيس تشتت البيانات حول المتوسط، ويُظهر مدى اختلاف آراء المستجيبين.

- استخدامه هنا: التحقق من اتساق الردود على كل بعد من أبعاد المتغيرات، سواء في المشروعات الصغيرة أو التمويل التنموي أو التنمية الاقتصادية.
- كلما كان الانحراف المعياري منخفضًا، دلّ ذلك على تركيز الآراء حول المتوسط، مما يزيد من موثوقية النتائج.

معامل الارتباط (Pearson Correlation Coefficient)

معامل الارتباط يقيس قوة واتجاه العلاقة بين متغيرين كميين.

في هذه الدراسة:

- يُستخدم لمعرفة مدى تأثير المشروعات الصغيرة على التنمية الاقتصادية.
- يُستخدم أيضًا لفحص **تأثير التمويل التنموي كعامل وسيط** بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

القيم تتراوح بين -1 و +1:

- +1: علاقة إيجابية قوية
- -1: علاقة سلبية قوية
- 0 : لا توجد علاقة

اختبار F (F-test):

اختبار F يُستخدم في تحليل التباين (ANOVA) لمقارنة المتوسطات بين مجموعتين أو أكثر، وتحديد ما إذا كانت الفروق بين المجموعات دالة إحصائيًا.

- في هذه الدراسة: يُطبق لفحص الفروق في تأثير المتغيرات على التنمية الاقتصادية وفق الفئات الديموغرافية (الجنس، العمر، المؤهل، الخبرة)
- مثال: اختبار ما إذا كان تأثير رأس المال على الإنتاجية يختلف بين المشاريع التي يديرها ذكور أو إناث.

اختبار الفرضية الرئيسية :

- نص الفرضية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشروعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية في السودان خلال الفترة (2000–2022).
- تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين المتغير المستقل (المشروعات الصغيرة) والمتغير التابع (التنمية الاقتصادية).
- وقد أظهرت النتائج أن قيمة معامل الارتباط بلغت ($r = 0.76$) عند مستوى دلالة ($Sig = 0.000 < 0.01$)، وهو ما يشير إلى وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية عالية بين المتغيرين.

تفسير النتيجة:

- كلما تحسنت مؤشرات أداء المشروعات الصغيرة من حيث رأس المال، وعدد العاملين، وكفاءة الإدارة والتسويق، انعكس ذلك إيجابًا على معدلات التنمية الاقتصادية من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص عمل جديدة وتحسين مستويات المعيشة. تتوافق هذه النتيجة مع ما أشار إليه (Kalu Eminike 2018) وMustafa Al-Safi 2021)) حول الدور المحوري للمشروعات الصغيرة في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام في الاقتصادات النامية.

اختبار الفرضيات الفرعية المتعلقة بالعلاقة الوسيطة :

- الفرضية الفرعية الثانية: تؤثر درجة فعالية المشروعات الصغيرة من حيث الإدارة والإنتاج والتسويق في مستوى مساهمتها في التنمية الاقتصادية في السودان.
- الفرضية الفرعية الثالثة: يؤدي التمويل التنموي دورًا بين المشروعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية في السودان.
- تم تحليل العلاقة الوسيطة باستخدام نموذج بيرسون المشترك بين المتغيرات الثلاثة. وأظهرت النتائج أن العلاقة بين المشروعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية بلغت ($r = 0.76$)، بينما بلغت العلاقة بين التمويل التنموي والتنمية الاقتصادية ($r = 0.74$)، في حين بلغت العلاقة بين المشروعات الصغيرة والتمويل التنموي ($r = 0.68$).

- هـذه القيـم تشـير إلى أن التمويـل التنمـوي يـؤدي دورًا وسـيطًا جزئيًـا، حيـث يعـزز تأثـير المشروعـات الصغـيرة عـلى التنميـة الاقتصاديـة مـن خـلال زيـادة الكفـاءة التشـغيلية، وتحسـين بيئـة الاسـتثمار، وتوسـيع نطـاق الأنشـطة الإنتاجيـة.
- ويتسـق هـذا التحليـل مـع مـا توصـل إليـه Sen (1999) في نظريتـه عـن التنميـة البشريـة والعدالـة الاقتصاديـة، والتـي تؤكـد أن تمكـين الفاعلـين الاقتصاديـين الصغـار يمثـل أداة لتحقيـق نمـو شـامل ومسـتدام.

● **جدول رقم (22) : معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة**

العلاقة	معامل الارتباط (r)	Sig	مستوى الدلالة	النتيجة
المشروعات الصغيرة ↔ التنمية الاقتصادية	0.76	0.000	0.01	علاقة دالة قوية
التمويل التنموي ↔ المشروعات الصغيرة	0.68	0.000	0.01	علاقة دالة
التمويل التنموي ↔ التنمية الاقتصادية	0.74	0.000	0.01	علاقة دالة قوية

النتائج :

1. وجـود علاقـة ارتبـاط موجبـة ذات دلالـة إحصائيـة بـين تنميـة المشروعـات الصغـيرة ومسـتوى التنميـة الاقتصاديـة في السـودان خـلال الفـترة (0002-2202)، مـما يؤكـد أن دعـم هـذا القطـاع يسـهم بفاعليـة في تحسـين مـؤشرات النمـو الاقتصـادي.
2. تبـيّن أن برامـج التمويـل التنمـوي التـي يقدمهـا بنـك الإدخـار للتنميـة الاجتماعيـة كان لهـا دورٌ ملمـوس في زيـادة عـدد المشروعـات الصغـيرة الناشـئة، وفي دعـم اسـتمرارية المشروعـات القائمـة مـن خـلال تسـهيلات القـروض الميـسّرة والخدمـات الإرشـادية.
3. أظهـرت نتائـج اختبـار الاتسـاق الداخـلي (كرونبـاخ ألفـا) ومعامـل الارتبـاط بيرسـون أن التمويـل التنمـوي يـؤدي دورًا وسـيطًا مهـمًا بـين فعاليـة المشروعـات الصغـيرة ومخرجـات التنميـة الاقتصاديـة، حيـث إن أثـر التمويـل يضاعـف مـردود الأنشـطة الإنتاجيـة متـى مـا توافـر التخطيـط والإدارة الفاعلـة.
4. تشـير البيانـات إلى أن فعاليـة المشروعـات الصغـيرة مـن حيـث الإدارة والتسـويق والابتـكار كانـت متباينـة؛ فالمشروعـات ذات الإدارة المنظمـة والتخطيـط المـالي الرشـيد حققـت مسـتويات أداء أعـلى وسـاهمت بقـدر أكـبر في توليـد فـرص العمـل وتحريـك رأس المـال المحـلي.
5. أظهـرت الدراسـة أن نسـبة كبـيرة مـن المسـتجيبين (أكـثر مـن 70 %) أكـدوا أن التمويـل التنمـوي

الحكومي والمصرفي ما زال يواجه تحديات تتعلق بإجراءات الضمانات، وتعقيد المعاملات، وضعف التوعية بالبرامج المتاحة.

6. اتضح أن المشروعات الصغيرة تسهم في دعم المرأة والشباب عبر تمكينهم من إنشاء مشاريع إنتاجية صغيرة، مما كان له أثر اجتماعي واقتصادي إيجابي في تخفيف حدة البطالة وتحقيق العدالة التنموية على المستوى المحلي.
7. بيّنت النتائج أن ضعف البنية التحتية والخدمات اللوجستية يشكل أحد العوائق الأساسية أمام توسع المشروعات الصغيرة، خاصة في الولايات الطرفية، مما يحدّ من كفاءتها التشغيلية وقدرتها على المنافسة.
8. كما أكدت الدراسة أن البيئة التشريعية والتنظيمية تحتاج إلى مزيد من المرونة والتحفيز، إذ أظهرت الاستجابات أن القوانين الحالية لا توفر حوافز كافية للإنتاج ولا تحمي أصحاب المشروعات الصغيرة من التحديات السوقية.
9. في ضوء التحليل الزمني، لوحظ أن الفترة من 2015 إلى 2022 شهدت نموًا تدريجيًا في حجم التمويل التنموي المخصص للمشروعات الصغيرة، وهو ما انعكس في ارتفاع نسبي في معدلات التشغيل المحلي وزيادة الأنشطة التجارية الصغيرة.

التوصيات:

1. تطوير استراتيجية وطنية متكاملة لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة في السودان، تتضمن تحديد الأولويات القطاعية ودمجها ضمن الخطط الاقتصادية الوطنية لتعزيز الاستدامة والمساهمة الفعالة في النمو الاقتصادي.
2. تعزيز دور بنك الإدخار للتنمية الاجتماعية كمركز وطني للتمويل التنموي، من خلال توسيع فروعه وخدماته وتبسيط إجراءات التمويل لضمان وصول المشروعات الصغيرة للتمويل اللازم بسهولة وفعالية.
3. تصميم برامج تدريبية شاملة لأصحاب المشروعات الصغيرة في مجالات الإدارة والتسويق والمحاسبة والتقنيات الحديثة، بهدف رفع الكفاءة الإنتاجية والإدارية وتعزيز القدرة التنافسية.
4. تحفيز مشاركة القطاع الخاص والمصارف التجارية في التمويل التنموي عبر حوافز ضريبية وتسهيلات تنظيمية، لتوسيع قاعدة المستفيدين وتعزيز استدامة المشروعات الصغيرة.
5. تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية عبر إصدار قانون موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يضمن الحماية القانونية ويحدد آليات التسجيل والمساءلة والدعم الفني بوضوح.
6. إنشاء قاعدة بيانات وطنية رقمية لحصر المشروعات الصغيرة واحتياجاتها التمويلية والفنية، لتمكين صانعي القرار من توجيه السياسات العامة استنادًا إلى معلومات دقيقة ومحدثة.
7. التركيز على المناطق الريفية والطرفية من خلال دعم المشروعات الزراعية والحرفية الصغيرة، للحد من الهجرة إلى المدن وتعزيز العدالة التنموية الإقليمية.

8. إدخال الحلول الرقمية والتكنولوجيا المالية (FinTech) في عمليات التمويل والإدارة والتسويق، لتسهيل الوصول إلى التمويل، خفض التكاليف، وتعزيز الشمول المالي.
9. تعزيز البحوث التطبيقية والتعاون بين الجامعات والمؤسسات التمويلية لإنتاج دراسات تقييمية دورية تقيس أثر التمويل التنموي على الاقتصاد القومي وتطوير السياسات على أسس علمية.
10. وضع آليات وطنية للرقابة والتقييم المستمر لأداء المشروعات الممولة، لضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة وتعزيز فعالية واستدامة التمويل التنموي.

المصادر و المراجع :

(1)Hunter, Murray ،2014 ،A Short History of Business and Entrepreneurial Evolution During the 20th Century: Trends for the New Millennium ،ResearchGate.

(2)World Bank ،2022 ،Small and Medium Enterprises: Engines of Economic Growth and Employment ،Washington, DC: World Bank.

(3)- علي، أسماء موسى أحمد وآخرون، 2019، « المعايير المتعددة في تصنيف وتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة « ، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 1، السنة السابعة، ص8.

(4)- جابر، بدر ناصر معتق حمود محمد، 2025، الآثار الاقتصادية للمشروعات الصغيرة: دراسة مقارنة، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، الدراسات العليا، ص20.

(5)- العباسي، محمد، 2021، « برامج التنمية الاقتصادية وآثارها على الجنوب الكبير، دراسة ولاية اليزي، 2001-2019 « ، قسم العلوم الإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، ص23.

(6)-Todaro, Michael P. ،2014 ،Economic Development: From Theories to Strategies and Developmental Policies.

(7)- الأمم المتحدة، 2010، تقرير التنمية البشرية 2010: الثروة الحقيقية للأمم: مسارات التنمية البشرية، نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص20 .

(8)-Schumpeter, Joseph ،1911 ،The Theory of Economic Development: An Inquiry into Profits, Capital, Credit, Interest, and the Business Cycle ،Cambridge, MA: Harvard University Press.

(9) -Hirschman, Albert O. ،1958 ،The Strategy of Economic Development ،New Haven: Yale University Press.

(10)UNDP ،2020 ،Human Development Report 2020 ،New York: United Nations Development Programme.

(11)-Sen, Amartya ،1999 ،Development as Freedom ،New York: Alfred A. Knopf.